الحكومة العراقية تصدر قرارات جديدة

أصدر مجلس الوزراء عددًا من القرارات خلال جلسته التي عقدت، مساء اليوم السبت، برئاسة رئيس الوزراء علي الزيدي، حيث وجه باستكمال إجراءات اصدار إجازة العمل للعمالة الأجنبية، وفيما قرر المجلس تخويل وزارة الكهرباء صلاحية توقيع اتفاقية تطوير قطاع الكهرباء مع شركة (GE) الأميركية، وافق على الإعلان عن مناقصة عامة لطباعة الكتب المدرسية.

وذكر المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء في بيان تلقته وكالة المطلع، أن "رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزيدي، ترأس اليوم السبت، الجلسة الاعتيادية التاسعة لمجلس الوزراء، جرى خلالها مناقشة تطورات الأوضاع في البلاد، واستعراض الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال واتخاذ التوجيهات والقرارات اللازمة بشأنها."

وأضاف، أنه "وفي مستهل الجلسة، وجه رئيس مجلس الوزراء وزارة الداخلية والهيأة الوطنية للاستثمار بالتنسيق والتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، لاستكمال إجراءات اصدار إجازة العمل وفق القانون والتعليمات النافذة عند منح تأشيرة الدخول للعمالة الأجنبية."

وأشار إلى أن "مجلس الوزراء أقر غلق مكتب العمل التابع إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/ دائرة العمل والتدريب المهني في مقر الهيئة الوطنية للاستثمار، الذي كان يتولى مسؤولية إكمال إجراءات

إصدار إجازة العمل على وفق القانون والتعليمات الصادرة لانتفاء الحاجة اليه، وذلك لأتمتة إجراءات منح سمات الدخول (الفيزا) إلكترونياً".

وبين أنه "ضمن جهود الحكومة المتواصلة لمكافحة الفساد، أقر مجلس الوزراء توصيات نتائج تقويم أداء الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات بحسب الآتي:

1. إنجاز أعمال اللجان التحقيقية خلال (60) يوماً.
2. زيادة مستوى المتابعة مع المحاكم المختصة لحسم الدعاوى المقامة منذ فترات طويلة.
3. متابعة استحصال المبالغ المحكوم بدفعها بموجب قرارات المحاكم إلى الوزارات أو الجهات الحكومية.
4. معالجة الجهات الحكومية كافة الملحوظات المثبتة في تقارير ديوان الرقابة المالية، بما يضمن تطوير أدائها، وإلزام المؤسسات الحكومية وضع أدلة استرشادية واعتماد برامج وأدلة محددة لتطوير مستوى الاداء في مجال مكافحة الفساد.
5. إلزام المؤسسات الحكومية كافة بتحديد ظواهر الفساد، وإلزامها بتطوير كفاءة موظفيها وتدريبهم في مجال مكافحة الفساد.

وتابع انه "بهدف تعزيز كفاءة التخطيط الاستثماري، وترشيد الإنفاق العام، ومنع تضخم كلف المشروعات الحكومية نتيجة استحداث مكونات جديدة، تقرر الآتي:

1. يمنع استحداث أو إضافة أي مكون أو نشاط أو مرحلة أو فعالية أو توسعة جديدة للمشروعات المدرجة ضمن الخطة الاستثمارية، بعد المصادقة على إدراجها من وزارة التخطيط، وتلتزم الجهات المستفيدة بتنفيذ المشروع على وفق نطاق العمل والمكونات والكلف والأهداف المصادق عليها عند الإدراج.
2. تعد أي أعمال لم تكن مدرجة ضمن دراسة المشروع الأساسية أو تصاميمه أو وثائقه التخطيطية المعتمدة، مشروعاً مستقلاً يخضع لإجراءات الإدراج والتقييم والمفاضلة والتخصيص على وفق التشريعات والضوابط النافذة.
3. يُستثنى من أحكام هذا القرار ما تفرضه متطلبات السلامة العامة أو المتطلبات الفنية الطارئة أو الالتزامات القانونية التي يتعذر توقعها عند إعداد المشروع.
4. تدقق وزارة التخطيط طلبات التعديل أو الإضافة والتأكد من عدم استخدامها لتغيير نطاق المشروع أو زيادة كلفته والتجزئة أو تجاوز أولويات الخطة الاستثمارية أو دمجها بصورة تؤثر في سلامة التخطيط.
5. تصدر وزارة التخطيط الضوابط اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وعدم العمل بأي نص يتعارض مع أحكامه.

واوضح انه "لغرض رفع جودة إعداد المشروعات الحكومية، وضمان حماية المال العام، قرر المجلس إلزام الجهات التعاقدية بتضمين عقود إعداد الدراسات والتصاميم والتدقيق والإشراف، نصاً صريحاً يحمل الجهات الاستشارية المصممة والمدققة المسؤولية القانونية والتعاقدية الكاملة عن أي زيادة في كلفة المشاريع، وذلك لإنهاء ظاهرة الهدر المالي وتجنب الأخطاء الفنية في إعداد جداول الكميات والكشوفات، على أن تعد وزارة التخطيط آلية موحدة لقياس مقدار الانحراف بين الكلف التخمينية والكلف التعاقدية

والنهائية للمشروعات الحكومية، وتحديد أسبابها والمسؤولية المترتبة عنها، ورفع تقرير سنوي إلى مجلس الوزراء بالجهات المتسببة بالانحرافات والإجراءات المأخوذة بشأنها .

وفي ملف الكهرباء، أقر مجلس الوزراء، بحسب البيان، تخويل وزارة الكهرباء صلاحية توقيع اتفاقية تنفيذ الخطة الشاملة لتأمين طاقة العراق وتطوير قطاع الكهرباء (إنتاج، ونقل) مع شركة (GE) الأميركية، على أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ بالتزامن مع دخول الاتفاقية الإطارية المزمع توقيعها بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، بعد توقيع الطرفين عليها، وتنتهي عند إبرام العقود.

وأوضح البيان، أنه "ضمن جهود تطوير القطاع النفطي، جرت الموافقة على توقيع اتفاقية بين وزارة النفط (شركة نفط البصرة، وشركة نفط الشمال) مع شركة (شيفرون) الأميركية، والمتضمنة اتفاقية الدفعة المقدمة واتفاقية تأمين النفط الخام واتفاقية رسالة الضمان، بما يحقق الزيادة في الإنتاج".

وتابع: "كما وافق المجلس على قيام شركة نفط البصرة بتوقيع اتفاقية مبادئ (HOA) واتفاقية سرية وعدم إفشاء معلومات (NDA) مع ائتلاف الشركات المكون من (شركة TI Capital الأميركية، وشركة UCC القطرية، وشركة شيفرون الأميركية)، مع إمكانية إضافة إحدى الشركات العامة لهذا الائتلاف للمضي في المسارات والمشروعات الستراتيجية التالية:

-مشروع أنبوب التصدير الستراتيجي (بصرة - حديثة - كركوك - جيهان).

-مشروع أنبوب التصدير (بصرة - حديثة– بانياس).

لتمكين الائتلاف من المباشرة بإعداد الدراسات والمخططات الفنية والمالية المتكاملة والمفاضلة بين هذه المسارات الحيوية، دون ترتب أي التزامات مالية أو تعاقدية نهائية على وزارة النفط.

وأشار إلى أنه "بهدف تعزيز مرونة تصدير النفط، تمت الموافقة على استثناء المناقصة الخاصة بالخدمات الاستشارية لمشروع أنبوب تصدير النفط الخام بصرة- حديثة من تعليمات تنفيذ العقود العامة (1 لسنة 2025)، وتمكين شركة نفط البصرة للمضي بإجراءات الإحالة والتعاقد مع شركة (KBR) لتقديم الخدمات الاستشارية للمشروع".

وفي السياق ذاته، صوت المجلس بالموافقة على إضافة (25) ألف برميل من النفط الخام إلى الاتفاقية العراقية الصينية، وفتح حساب لها لضمان سد وتسديد الالتزامات المالية للجانب العراقي، للمحافظة على موقف العراق الائتماني واستمرار تمويل المشروعات من الجانب الصيني.

وفي القطاع التربوي، وافق مجلس الوزراء على تخويل وزارة التربية صلاحية الإعلان عن مناقصة عامة لطباعة الكتب المدرسية مع الشركات المحلية والأجنبية الرصينة، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية لتمويل المبالغ اللازمة، تكليف شركة النهرين العامة لطباعة وإنتاج المستلزمات التربوية وطباعة الكتب المدرسية، وكذلك تخويلها صلاحية الدخول بالالتزام التعاقدي مع المطابع الحكومية والأهلية لما تبقى من العناوين عند توافر التخصيصات المالية.

ووافق المجلس على إعارة وزارة التخطيط للأجهزة اللوحية (التابلت) التي استخدمت في التعداد العام

للسكان والمساكن، والبالغ عددها (1760) جهازاً إلى دائرة التسجيل العقاري العامة لاستخدامها في إدخال البيانات الخاصة بمشروع إنشاء قاعدة بيانات لمالكي العقارات.